13 فلساً ربحية السهم الواحد بنمو 19,3٪.. وتوصية بتوزيع 8٪ نقداً على المساهمين

36,4 مليون دينار أرباح «الأهلي المتحد» في 2022.. بنمو 16,7٪

- أنور المضف: البنك واصل تعزيز مكانته بالسوق الكويتي وحافظ على صلابة مركزه المالي
- مستمرون في تأكيد التزامنا الراسخ بتعزيز القيمة لمساهمينا وتحقيق نمو مقبول بربحية البنك
- جهاد الحميضي: «المتحد» حقق نتائج مالية قوية.. ونمو الأرباح مدفوعاً بالأداء التشغيلي
- حافظنا على مكانة البنك الفريدة في الكويت عبر تقديم حلول مالية بمعدلات أرباح تنافسية

أعلن البنك الأهلي المتحد عن نتائجه المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، حيث سجل البنك أرباحا صافية بلغت 36,4 مليون دينار، مقابل 31,2 مليون دينار عن العام 2021، محققا بذلك ارتفاعا بنسبة 16,7٪، في حين بلغت ربحية السهم 13 فلسا للسهم الواحد عن عام 2022، مقارنة بـ 10,9 فلوس للسهم في 2021، بنمو 19,3٪.

وقال البنك في بيان صحافي، إن رصيد إجمالي الموجودات ارتفع إلى 4,71 مليارات دينار كما في نهاية ديسمبر 2022، ونمت محفظة التمويل بنسبة 2,1٪ لتصل إلى 3,41 مليارات دينار كما في نهاية ديسمبر 2022، وذلك مقارنة بـ 3,34 مليارات دينار في 2021.

وأضاف أن ودائع العملاء ارتفعت إلى 3,24 مليارات دينار بنسبة ارتفاع 4,2٪ عن 2021 حيث بلغت آنذاك 3,11 مليارات دينار، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 0,49 مليار دينار كما في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 0,47 مليار دينار في نهاية 2021 بنمو 4,3٪، وقد اقترح مجلس إدارة البنك توزيع أرباح نقدية بنسبة 8٪ لمساهمي البنك بقيمة 8 فلوس للسهم، وتخضع هذه التوصية لموافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية للبنك.

مؤشرات أداء قوية

وفي تعليقه على النتائج، قال رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد د.أنور المضف: «على الرغم مما نعيشه اليوم في زمن يصارع فيه العالم حالة مستمرة من عدم اليقين، تزامنا مع صدمات عديدة كالتضخم، والحرب الروسية ـ الأوكرانية، واضطرابات سلسلة التوريد، والتداعيات الناجمة عن وباء كورونا، والعديد من الأزمات الأخرى المؤثرة التي تفاقم بعضها البعض وما تبعها من ارتفاع في أسعار الفائدة، فقد واصل البنك تعزيز مكانته في السوق الكويتي واستطاع الحفاظ على صلابة المركز المالي للبنك وقدرته على تحقيق معدلات نمو مقبولة».

وتابع المضف، بالقول: حافظ البنك الأهلي المتحد على صلابة نسبة كفاية رأس المال قبل توزيعات الأرباح بلغت 18,4٪ في 31 ديسمبر 2022 متجاوزة المستوى المطلوب من قبل الجهات الرقابية. كما حافظ البنك على نهج متحفظ لإدارة المخاطر، مما ساهم في تحسين جودة الأصول وخفض نسبة التمويل غير المنتظم إلى 1,76٪ مع نسبة تغطية بلغت 252٪ مع الضمانات كما في نهاية العام 2022.

وأوضح «كما يعلم الجميع، فإننا في البنك الاهلي المتحد، مستمرون بتأكيد التزامنا الراسخ بتعزيز القيمة لمساهمينا، ويظهر هذا الالتزام بشكل جلي في نهجنا الرامي إلى تعزيز كفاءة وصلابة مركزنا المالي. فضلا عن جودة إدارة المحفظة الائتمانية للبنك وقد ساهم هذا الأمر، بالإضافة إلى الإدارة القوية للسيولة، في تحقيق نمو مقبول في ربحية البنك، مما أثر بشكل إيجابي على جميع المؤشرات المالية».

د. أنور المضف

التطور الرقمي

وأشار المضف إلى استمرار البنك الأهلي المتحد في المضي قدما بخطى متسارعة لتحقيق التطور الرقمي الذي يواكب تطلعات عملائه، موضحا أن البنك قد سجل نموا سنويا كبيرا عبر مقاييس رئيسية، وذلك على خلفية تقديم تجارب وخدمات متطورة لعملاء البنك، بالإضافة إلى حملات ترويجية وحملات تسويق رقمية متواصلة للتفاعل مع قاعدتهم المتنامية.

وأكد على الالتزام القوي بتعزيز تنفيذ إطار عمل الاستدامة والحوكمة البيئية والمجتمعية، من خلال ممارسات تزيد من المردود الإيجابي على البيئة والمجتمع الكويتي، كما تنعكس بالإيجاب أيضا على تحقيق هدفنا في التنمية المستدامة.

رسالة شكر وتقدير

واختتم المضف حديثه، قائلا: «أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في تحقيق هذه النتائج وخصوصا مساهمينا الأعزاء لثقتهم المستمرة وموظفينا الذين أظهروا التزاما وتفانيا كبيرا، كما أود أن أتقدم بالشكر إلى بنك الكويت المركزي على دعمه المستمر، كما أتوجه بالشكر لعملائنا على ولائهم للبنك، مؤكدا على التزام الأهلي المتحد بتقديم أفضل تجربة مصرفية لعملائه».

جهاد الحميضي

مكانة فريدة

من جانبها، قالت عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المتحد جهاد سعود الحميضي: «لقد حقق البنك الأهلي نتائج مالية قوية، حيث يسعدنا أن نعلن عن نمو في الأرباح مدفوعا بأداء تشغيلي قوي، واستطاع البنك الأهلي المتحد أن يحافظ على مكانته الفريدة في الكويت من خلال تقديم حلول مالية تمويلية بمعدلات أرباح تنافسية».

وأوضحت الحميضي أن أداء البنك خلال العام جاء متوازنا محققا معدلات نمو جيدة في كل قطاعات الأعمال ليسجل بذلك عائدا أكثر تميزا على السهم حيث ارتفع العائد إيجابيا بواقع 19٪ بعد أن جاء معدل النمو سلبيا في عام 2021 بـ7٪ هذا بخلاف أن النمو المتوازن في محفظة التمويل بين قطاعات الأعمال من الشركات، التجزئة والدائرة المصرفية الخاصة وإدارة الثروات يعكس حرص البنك على تحقيق التنوع القياسي في مصادر الدخل وقاعدة المخاطر رغم تدعيم قاعدة المخصصات بنمو قد بلغ 2,8٪ أعلى مقارنة بمخصصات عام 2021.

وأضافت أن مرونة نموذج أعمال البنك وقدرته على التكيف مع مختلف الظروف وما يحظي به من مكانة فريدة بين عملائه ومساهميه بفضل تاريخه العريق وقدرته الفائقة على الاستمرار وتخطي الصعاب كان لها الفضل الأكبر فيما يحققه البنك من نمو مستدام.

تجربة مصرفية رائدة

وأكدت الحميضي أن البنك الأهلي المتحد يواصل خطواته المتسارعة لتقديم تجربة مصرفية رقمية تواكب التسارع الرقمي في كل الخدمات المصرفية والتمويلية، وذلك بهدف مواكبة تطلعات عملائنا الكرام وتقديم تجربة مصرفية مميزة تتضمن خدمات ومنتجات مالية سهلة وآمنة، مع التركيز على تسريع وتيرة ابتكار حلول مصرفية رقمية لمواكبة المستقبل.

وفي هذا الإطار، أوضحت أن البنك الأهلي المتحد قد أطلق خلال العام 2022 عددا من الخدمات المصرفية الرقمية والتي تعد بمنزلة إضافة أبعاد مصرفية جديدة، لتحقيق المتطلبات الحالية والمستقبلية للعملاء وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية التي يقدمها البنك لعملائه.

وتابعت: شهد العام 2022 إطلاق المزيد من الخدمات المصرفية عبر تطبيق البنك الأهلي المتحد للهواتف الذكية، كذلك قام البنك بإطلاق التطبيق المحدث لنظام المتحد B2B لإدارة النقد للشركات عبر الهواتف الذكية، كما قام البنك بتقديم خدمة «Apple Pay»، وسيلة الدفع ذات المستوى العالي من الأمان والخصوصية.

وأضافت أن البنك الأهلي المتحد مستمر في تطوير وتحسين عمله من خلال بيئة تكنولوجيا فائقة الجودة لمقابلة تطلعات العملاء مع التركيز على مواكبة التطور السريع والمتنامي في مجال الثورة الرقمية وتوافر الأمان وموثوقية المنصات التكنولوجية المقدمة للعملاء والموظفين.

وجهة العمل المفضلة

وقالت الحميضي إن البنك الأهلي المتحد قد واصل في عام 2022 جهوده للحفاظ على مكانته كوجهة العمل المفضلة في القطاع المصرفي الكويتي، وذلك انطلاقا من منهج عمله واستراتيجيته التي تعني بانتقاء وجذب أفضل العناصر من الكوادر المصرفية ثم متابعة العمل على تنمية مهاراتهم وقدراتهم من خلال برنامج متكامل للتدريب والتطوير بهدف الارتقاء بمسيرتهم المهنية ليتمكنوا من القيام بدورهم في نهضة القطاع المصرفي الكويتي.

دور مجتمعي بارز

أكد د.أنور المضف أن البنك الأهلي المتحد باعتباره أول بنك قام بإطلاق عملياته في الكويت منذ أكثر من 80 عاما، استطاع أن يقوم بدور بارز في العمل المجتمعي، وأثبت على مدار هذه السنوات قدرته على تقديم نموذج يحتذى في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، ليقدم تجربة رائدة ومتميزة في هذا المجال كما هي إنجازاته الدائمة على مختلف الأصعدة.

وأضاف: إن البنك الأهلي المتحد قد استمر خلال عام 2022 في إطلاق المبادرات المجتمعية الهادفة ورعاية الأنشطة الاجتماعية والخيرية الصحية والتي قدمت مردودا إيجابيا على مختلف شرائح المجتمع.

دور بارز بدعم «لنكن على دراية»

شددت جهاد الحميضي على أن البنك الأهلي المتحد واصل خلال 2022 دعمه للحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، بهدف تعزيز الثقافة المالية بين مختلف شرائح المجتمع، وزيادة الوعي بدور القطاع المصرفي.

وأعربت الحميضي عن جزيل الشكر والتقدير لبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى على ما يبذلونه من جهود لدعم الجهاز المصرفي، كما خصت بالشكر مجلس إدارة البنك، ومساهميه الكرام كما أعربت عن شكرها لفريق الإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك لتفانيهم وجهودهم الحثيثة في خدمة عملاء البنك بما يليق بالمكانة الفريدة التي يحظى بها البنك الأهلي المتحد.

حصد 8 جوائز مرموقة

قالت الحميضي ان البنك الأهلي المتحد أكد حضوره القوي في القطاع المصرفي الإسلامي في الكويت، من خلال حصوله على 8 جوائز خلال العام 2022، من العديد من الجهات العالمية المرموقة، في قطاعات عديدة من قطاعات العمل المصرفي.

وأعربت عن اعتزازها بهذه الجوائز، مؤكدة أنها بمنزلة شهادة استحقاق لنيل ثقة الكيانات المالية الدولية المرموقة، ونتاج العمل الجاد الذي قامت به إدارة البنك الأهلي المتحد بهدف تقديم أفضل الحلول المصرفية المتطورة والتي نالت ترحيبا وإقبالا كبيرا من جانب عملاء البنك الكرام، لكونها تلبي طموحاتهم المصرفية، مما يعكس التزامنا الدائم تجاههم.

«الأنباء» تنشر نتائج مؤشر التعافي الاقتصادي بعد الصدمة المزدوجة من الجائحة وانخفاض أسعار النفط

الكويت تتعافى اقتصادياً.. لكن بأقل مما قبل «كورونا»

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية أن التعافي الاقتصادي في الكويت بعد جائحة كورونا جاء منخفضا مقارنة بالبلدان الأخرى، مدفوعا بالأداء الأولي غير الجيد على مؤشر التعافي والمعايير الفرعية، إلا أنه حتى قبل الوباء لم يتفوق أداء الكويت على دول المقارنة، بمعنى أن تعافي الكويت اقتصاديا جاء أقل من مستويات ما قبل الجائحة، في حين شهدت دول المقارنة تطورا في التعافي.

ووفقا لتقرير مؤشر «التعافي الاقتصادي»، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، فإن الكويت حلت في المرتبة الأخيرة خليجيا على مؤشر «KRI»، وذلك بمعدل بلغ 0,297، إذ تضررت من الصدمة المزدوجة التي سببتها جائحة COVID-19 وما تلاها من انخفاض حاد في أسعار النفط.

وأظهر التقرير أن تلك الصدمة المزدوجة أخرجت الكويت عن مسارها التنموي المأمول، ومع بدء تعافي الاقتصاد الكويتي ببطء بمعدل نمو بلغ 1,3٪ في عام 2021 وتوقعات بوصوله إلى 8,7٪ في 2022، ظهرت أهمية تطوير أداة ومؤشر للمراقبة متعددة الأبعاد لتتبع جودة التعافي الاقتصادي.

وعلى المؤشر نفسه، حلت الإمارات بالمرتبة الأولى خليجيا على المؤشر ذاته بـ 0,56 تليها قطر في المرتبة الثانية بـ 0,491 ثم البحرين التي حلت في المرتبة الثالثة بـ 0,425 تليها السعودية في المرتبة الرابعة بـ 0,411 ثم عمان خامسا بـ 0,36.

وجاء ترتيب الكويت على عينة المقارنة في المرتبة الأخيرة أيضا، إذ حلت في المرتبة الأولى سنغافورة بـ 0,725 ثم كوريا بـ 0,601 وثالثا الإمارات بـ 0,56، وفي المرتبة الرابعة جاءت النرويج بـ 0,509 ثم قطر في المرتبة الخامسة بـ 0,491 تليها البحرين في المرتبة السادسة بـ 0,425 والسعودية سابعا بـ 0,411 ثم عمان ثامنا بـ 0,36 لتحل الكويت في المرتبة التاسعة بـ 0,297

وعلى المعايير الفرعية جاء المعيار الأول المتعلق بالاقتصاد المتنوع والمستدام الذي يستحوذ على وزن نسبي يصل إلى 38,6٪ من مؤشر التعافي، فقد حلت فيه الكويت بالمرتبة التاسعة بنسبة 0,285، فيما جاءت سنغافورة بالمرتبة الأولى بـ 0,664 وقطر في المرتبة الثانية بـ 0,593 وكوريا ثالثا بـ 0,561 والنرويج رابعا بـ 0,518 والإمارات خامسا بـ 0,487 والبحرين سادسا بـ 0,472 والسعودية سابعا بـ 0,384 وعمان سابعا بـ 0,334.

أما المعيار الثاني المتعلق ببنية تحتية متطورة وقوية، فجاء ترتيب الكويت فيه بالمرتبة الأخيرة ضمن العينة إذ سجلت معدل 0,284 فيما حلت سنغافورة بالمرتبة الأولى بـ 0,634 يليها الإمارات ثانيا بـ 0,615 ثم كوريا ثالثا بـ 0,575 والسعودية رابعا بـ 0,505 وقطر خامسا بـ 0,418 والنرويج سادسا بـ 0,412 وعمان سابعا بـ 0,366 والبحرين ثامنا بـ 0,352.

ولجهة المعيار الثالث المتعلق بـ «رأس المال البشري»، حلت الكويت في المرتبة السابعة بـ 0,172 بينما جاءت سنغافورة في المرتبة الأولى بـ 0,936 وحلت كوريا ثانيا بـ 0,821 والنرويج ثالثا بـ 0,788 والإمارات رابعا بـ 0,537 وقطر خامسا بـ 0,481 والبحرين سادسا بـ 0,344 وعمان ثامنا بـ 0,162 والسعودية تاسعا بـ 0,152.

أما المعيار الرابع المتعلق بالبيئة المعيشية المستدامة، فحلت الكويت في المرتبة السادسة ضمن العينة بواقع 0,57 بينما جاء في المرتبة الأولى سنغافورة بـ 0,979 حل ثانيا عمان بـ 0,722 وثالثا البحرين بـ 0,66 ورابعا الإمارات العربية المتحدة بـ 0,6 وخامسا السعودية بـ 0,59 وجاءت قطر في المرتبة السابعة بـ 0,476 وكوريا في المرتبة الثامنة بـ 0,429 والنرويج تاسعا بـ 0,356.

أما بالنسبة للمعيار الخامس الخاص بـ «المؤسسات القوية»، فقد حلت الكويت في المرتبة السابعة ضمن 9 دول بواقع 0,319 بينما جاءت سنغافورة أولا بـ 0,948 وكوريا ثانيا بـ 0,754 والنرويج ثالثا بـ 0,691 والإمارات رابعا بـ 0,588 والبحرين خامسا بـ 0,39 وعمان سادسا بـ 0,371 وقطر ثامنا بـ 0,202 والسعودية تاسعا بـ 0,132.

العودة إلى المسار الصحيح

يوفر مؤشر التعافي الاقتصادي الذي تقوم عليه الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، يوفر القدرة على تحفيز عمليات الإصلاح الاقتصادي وتنوير عمليات صنع السياسات في الكويت لإعادة البناء الاقتصادي بشكل أفضل، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمرونة والبيئية للتعافي الاقتصادي، لإعادة الكويت إلى المسار الصحيح فيما يتعلق بأهداف التنمية المتوسطة والطويلة الأجل.

المؤشر يسترشد برؤية 2035

يسترشد إطار مؤشر التعافي برؤية الكويت 2035 وخطة التنمية الوطنية (2020-2025)، وهو ما يسمح بتلبية احتياجات الكويت إلى استجابة لفترة ما بعد الجائحة لإعادة البلاد إلى مسار تنموي إيجابي، في الوقت نفسه، يعتمد الإطار المفاهيمي على «العناصر الخمسة» التي تشكل أهداف التنمية المستدامة من خلال تضمين المؤشرات والركائز الفرعية التي تأخذ في الاعتبار البشر والبيئة والازدهار والسلام والشراكات، وهذا يجعل الإطار المفاهيمي مناسبا أيضا لدول المقارنة مع الحفاظ على تركيز المؤشر على هدف تعافي الكويت.

أكد أن التحالف يقوم بدور بنّاء لدعم استقرار الأسواق العالمية

هيثم الغيص: قرار «أوبيك +» الجماعي بخفض الإنتاج.. كان صحيحاً

قال الأمين العام لمنظمة أوبيك هيثم الغيص أمس، إن القرار الجماعي بخفض الإنتاج في أكتوبر 2022 كان خطوة صحيحة، موضحا أن الفضل يجب أن ينسب إلى تحالف «أوبيك+» الذي قام بدور بناء في دعم استقرار السوق العالمية.

وقال الغيص في تصريحات لـ«رويترز» على هامش مؤتمر أسبوع الطاقة بالهند: «يجب الاعتراف بدورنا البناء والإيجابي في دعم استقرار السوق العالمية بما يتضمن تذكير أنفسنا بأن مجموعة العشرين والدول المستهلكة الكبرى أشادت بنا لتحركاتنا التاريخية التي اتخذناها منذ 2020».

وفي العام الماضي وافقت «أوبيك+»، وهي تحالف يضم أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبيك» ومنتجين آخرين من بينهم روسيا، على خفض مستوى الإنتاج المستهدف مليوني برميل يوميا بما يعادل نحو 2٪ من الطلب العالمي من نوفمبر 2022 حتى نهاية 2023 بهدف دعم السوق.

في البداية، أثار القرار الذي اتخذه التحالف في أكتوبر 2022 انتقادات حادة من الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، لكن ديناميكيات السوق منذ ذلك الحين أثبتت أن الخفض شكل تحركا حكيما إذ حومت أسعار النفط قرب 85 دولارا للبرميل انخفاضا من مستويات مرتفعة تخطت 100 دولار للبرميل في 2022.

هيثم الغيص

وقال الغيص: «عقدنا اجتماعا للجنة المراقبة الوزارية المشتركة في الأول من فبراير الجاري وراجعنا كل شيء بصورة شاملة من وجهة نظر فنية بحتة، وخلصنا إلى نتيجة مفادها أن القرار الذي تم اتخاذه بشكل جماعي في أكتوبر كان القرار الصحيح».

والرسالة الأساسية التي خرجت بها لجنة أوبيك+ مفادها أن التحالف سيحافظ على المسار نفسه حتى نهاية الاتفاق في 2023.

وتابع الغيص: «نراقب في أوبيك+ على الدوام وعن كثب السوق بما في ذلك وضع الطلب، وهو يتطور بعد فتح الأنشطة في الصين، ونعتقد أن هناك ثقة كبيرة في أوبيك+ وقراراتها إذ أثبتنا مرارا استعدادنا للتحرك بشكل فوري والاستجابة للطبيعة الديناميكية للسوق».

«يو اتش واي بيلازر» نظمت ورشة عن المعيار 17

عقد مكتب «يو اتش واي بيلازر» لتدقيق الحسابات ورشة عمل حول مراحل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين» والتحديات لتطبيق هذا المعيار، على مدى يومين في فندق ومنتجع جميرا بحضور أعضاء من وحدة تنظيم التأمين وعدد كبير من الرؤساء التنفيذيين والمديرين في شركات التأمين العاملة في الكويت.

وائل عرفة

وتم تنفيذ ورشة العمل من خلال خبراء من مكتب يو اتش واي، الذين لديهم طرق متميزة لتطبيق هذا المعيار، وسلط الخبراء خلال ورشة العمل الضوء على أهم التحديات التي ستواجه شركات التأمين في تطبيق هذا المعيار، وذلك من خلال طرح أمثلة عملية ومشاركة الحضور في طرق حل هذه الأمثلة.

وفي هذا السياق، أكد الشريك التنفيذي في مكتب يو اتش واي بيلارز لتدقيق الحسابات وائل عرفة، أهمية أن تقوم جميع شركات التأمين بالبدء في مراحل تطبيق هذا المعيار في أسرع وقت لاسيما أن المهلة النهائية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطبيق المعيار قد انتهت بالفعل في الأول من يناير 2023 بعدما تم تأجيله من يناير 2021 لإتاحة الفرصة لشركات التأمين لتوفيق أوضاعها مع متطلبات المعيار.

وأشار إلى أهمية أنه لا يقتصر تطبيق المعيار على مجرد الاستعانة بمكاتب استشارية للمساعدة في تحويل أرقام البيانات المالية من المعيار 4 إلى المعيار 17، مشددا على ضرورة أن تشارك جميع الإدارات في شركات التأمين للمساعدة في تطبيق هذا المعيار من المنظور المحاسبي والمنظور الاكتواري والحلول التكنولوجية لارتباط العناصر الثلاثة معا عند تطبيق المعيار.